

٥٤/٣٧ - الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ، و ٥٩/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، و ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د-١-٦) و ٣٢٠٢ (د-١-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-١-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث ، و ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي أيدت فيه برنامج العمل الجديد الأساسي للشائينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٤٩) ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٢/٣٧ و ٥٣/٣٧ المؤرخين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥١/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الجمعية العالمية للشيخوخة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي رجحت فيه من الأمانة العامة ، في جملة أمور ، القيام على أساس منتظم بإعداد دراسات استقصائية

المتعلق بالمعوقين ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

١٠ - ترجو من جميع الحكومات ، التي يسمح لها وضعها بذلك ، ومن برنامج الأمم المتحدة الاثماني وجميع هيئات ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المختصة ، أن تساعد حكومات البلدان النامية ، بناءً على طلبها ، في وضع السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمعوقين ؛

١١ - تعلن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ عقد الأمم المتحدة للمعوقين واعتبار ذلك خطة طويلة الأجل للعمل ، على أساس أنه لن تلزم لهذا الغرض موارد إضافية أخرى من منظومة الأمم المتحدة ، وتشجع الدول الأعضاء على استغلال هذه الفترة بوصفها إحدى الوسائل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ؛

١٢ - تشجع الحكومات على إعلان أيام وطنية للمعوقين ؛

١٣ - تحث المنظمات الدولية والهيئات الممولة أن تعطي أولوية أعلى لتنمية الموارد البشرية ، وبصفة خاصة لأنشطة التدريب في مجال الوقاية من العجز وإعادة التأهيل ، ولزيادة تكافؤ الفرص والمشاركة بالنسبة للمعوقين ؛

١٤ - ترجو من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تراعي احتياجات المعوقين في أنشطتها المتعلقة بالسنة الدولية للشباب وفي المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي ترعاها ؛

١٥ - ترجو من منظمة الصحة العالمية أن تستعرض ، في ضوء الخبرة المكتسبة من السنة الدولية للمعوقين وبالتشاور مع منظمات المعوقين وغيرها من الهيئات المختصة ، التعريفات التي وضعتها للكلمات عطب وعجز وعاهة ؛

١٦ - ترجو من الأمين العام أن يستقصي إمكانية عقد اجتماع للخبراء ، في عام ١٩٨٧ ، يتكون إلى حد كبير من معوقين ، لإعداد تقرير يمكنه من مساعدة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين على تقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، حسبما تنص عليه الفقرة ٣ من القرار ٥٢/٣٧ ؛

١٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين .

(٤٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.82.1.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وتجارية عادلة ومنصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وما لم يضمن ، تحقيقاً لهذه الغاية ، توفر قدر متزايد من الموارد المالية والدراية التكنولوجية .

وقد نظرت في « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » (٥٠) .

١ - تلاحظ بقلق بالغ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم ليست مزعجة فحسب بل انها تتدهور بسرعة أيضا ؛

٢ - تلاحظ بقلق بالغ أيضا عدم تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (٥١) وعدم تحقيق الأهداف والغايات الانمائية الشاملة التي اعتمدت وأعيد تأكيدها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٣ - تؤكد من جديد أن الجوانب والأهداف الاجتماعية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة وأن تنفيذها يجب أن يأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية ومستويات التنمية الاقتصادية والتقاليد والقيم الثقافية ؛

٤ - تشدد مرة أخرى على أهمية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي ؛

٥ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي حددها المجتمع الدولي والواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وهي ، في جملة أمور ، القضاء على الجوع وسوء التغذية ، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وتوفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ووضع سياسات سكانية ملائمة ، وتخفيض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع ، وضمان توفر المياه المأمونة والمرافق الصحية الكافية بحلول سنة ١٩٩٠ ، ووصول العمر المرتقب إلى ٦٠ سنة كحد أدنى بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وتعميم الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وضمان مشاركة النساء مشاركة كاملة ، بوصفهن عاملات ومستفيدات على السواء ، في جميع قطاعات عملية التنمية وعلى جميع مستوياتها ؛

٦ - تؤكد من جديد أيضا الحاجة إلى تنفيذ الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية المحددة في برنامج العمل الجديد الأساسي للشائيات لصالح أقل البلدان نموا ؛

واسقاطات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الانسان وقدره ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان ، على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد المحققة منها ، وأنه ينبغي زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية ككل زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ،

وإذ تضع في اعتبارها أن أوجه الاجحاف والاختلال القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية توسع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما يشكل عائقا رئيسيا لتنمية البلدان النامية ويؤثر تأثيرا ضارا على العلاقات الدولية وعلى تعزيز السلم والأمن العالميين ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق ، غير القابل للتصرف ، في اعتماد النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن لكل حكومة دورا أساسيا في ضمان التقدم الاجتماعي والرفاهية لشعبها ،

وإذ تؤكد من جديد أن النمو الاقتصادي يجب أن يواكب التغيرات النوعية والهيكلية وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ تدابير لضمان المشاركة الفعالة لجميع الشعوب في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

واقترانها منها بضرورة القضاء قضاءً سريعاً وتاماً على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي ، والسيطرة الأجنبية وجميع الأشكال الأخرى لعدم المساواة بين الشعوب واستغلالها وقهرها ، التي تشكل عقبات رئيسية في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن تعزيز السلم والأمن العالميين ،

وإذ تؤكد من جديد وجود صلة أكيدة بين السلم والتنمية والحاجة الملحة إلى وقف سباق التسلح ، وبالتالي الافراج عن موارد إضافية قيمة يمكن استخدامها من أجل تنمية البلدان النامية ويمكن أن تساهم في تحقيق الرفاهية والرخاء للجميع ،

وإذ تشدد من جديد على أن المسؤولية الأساسية عن تنمية البلدان النامية إنما تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، وأن جهودها الذاتية مهما عظمت لن تمكنها من بلوغ أهداف التنمية المنشودة بالسرعة الواجبة ما لم تتم إقامة علاقات اقتصادية

(٥٠) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IV.2 .

(٥١) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

٧ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء تشجيع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق مقاصدها وأهدافها في إطار الأولويات والمصالح الوطنية ، وذلك في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ومنع الجريمة ورفاهية الأطفال وإتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسنين ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٨ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات وهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد اللازمة من أجل اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

٩ - تشدد مرة أخرى على أن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي العاجل للبلدان النامية يتطلب تعزيزا كبيرا للمساهمات المالية والتكنولوجية ، المتعددة الأطراف منها والثنائية ، التي تقدم لجهود التنمية الوطنية في إطار المخطط الإنمائي للبلدان النامية ؛

١٠ - ترجو من لجنة التنمية الاجتماعية أن تولى ، في دورتها الثامنة والعشرين ، أولوية عالية لدراسة ومناقشة « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » وأن تقدم آراءها وملاحظاتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١١ - ترجو من الأمين العام أن يحيل « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأنشطة التنفيذية وإلى اللجان الإقليمية للنظر فيه ؛

١٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بتعليقاتها على « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » من أجل تسهيل إعداد تقرير عام ١٩٨٥ ؛

١٣ - ترجو من الأمين العام أن يصدر تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، أخذا في الاعتبار أحكام هذا القرار ، على أن يدرج فيه تحليلا لتنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، في ضوء أهداف ومقاصد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وعلى أن يضع في اعتباره التعليقات التي تبديها الوفود بشأن هذه المسألة خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة والتعليقات التي يعبر عنها خلال الدورة الثامنة والثلاثين ، فضلا عن التعليقات الواردة

إلى الأمين العام من الدول الأعضاء ، والملاحظات التي تبديها لجنة التنمية الاجتماعية ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٤ - ترجو أيضا من الأمين العام ، عند إعداد تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٤ ، وأن يقدم تقريرا دوريا بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٥ - ترجو كذلك من الأمين العام ، عند تقديم تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، أن يقدم تحليلا للتنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في جميع الاحصاءات الاجتماعية وإعداد التقارير عن المسائل الاجتماعية ؛

١٦ - تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون تعاوننا كاملا مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة عن طريق توفير جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ؛

١٧ - ترجو من الأمين العام أن يضع الترتيبات اللازمة لتأمين نشر جميع التقارير المقبلة على نطاق واسع ؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « الحالة الاجتماعية في العالم » .

الجلسة العامة ٩٠

٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٥٥/٣٧ - المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الانسان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٢٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، والذي تم فيه ، في جملة أمور ، التأكيد على أن يكون لجميع الشعوب وجميع البشر الحق في أن يحيا حياة كرامة وحرية وأن ينعموا بشمار التقدم الاجتماعي ، وأنه يترتب عليهم ، من ناحيتهم ، واجب الإسهام في هذا التقدم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الانسان وقدره ،